

العنوان:	أزمة التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي في الجزائر : تحدياته وآليات تطويره
المصدر:	مجلة عالم التربية
الناشر:	عبدالكريم غريب
المؤلف الرئيسي:	عبدالسلام، خالد
المجلد/العدد:	ع25
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	71 - 98
رقم MD:	575104
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المدارس ، التلاميذ ، الإرشاد النفسي ، الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/575104

أزمة التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي في الجزائر،

- تحدياته وآليات تطويره -

د. خالد عبد السلام

جامعة سطيف 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا

الجمهورية الجزائرية

بداية، يلزم التمييز بين مهام التوجيه بمنظومة التربية والتكوين، التي تقتصر على المشاركة في الاجتماعات النهائية لسلك التعليم الإعدادي بغرض توجيه المتعلم أو المتعلمة إلى شعبة معينة (أدي، علمي...)؛ وحسب تجربتنا كتلاميذ لم يسبق لنا أن تعرفنا عن الموجه أو التقينا به؛ بينما التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي بمنظومة التربية الجزائرية، يكتسي طابعا متميزا عما في المغرب، فالأطر المؤكول إليها هذا التخصص لديهم تكوين سيكولوجي وسوسيولوجي... ؟ ومن مهامهم الأساس مساعدة المتعلمين والمتلمات لتجاوز الصعوبات والمشاكل...، التي تعترض سبيلهم وتقف حجرة عثرة أمام السير الطبيعي لدراساتهم.

وهنا نستحضر تجارب للمنظومات التربوية الغربية، التي توفر لكل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التعليمية، باحثا سيكولوجيا يعالج الاضطرابات والتوعكات والصعوبات السيكولوجية التي تواجهها المتعلمة أو المتعلم؛ كما توفر هذه المدارس باحثا سوسيولوجيا، من مهامه الأساس، التنسيق بينه وبين السيكولوجي، واتصاله بدوي وأسر المتعلمين للتعرف على أساليب معاملتهم مع المتعلمة أو المتعلم الذي يواجه صعوبات في التدريس.

في هذا السياق، ينقل لنا الباحث الأستاذ خالد عبد السلام، الغرس الفج الذي تم داخل منظومة التربية والتكوين الجزائرية للموجه والمرشد النفسي المدرسي؛ حيث حلل المهام التربوية لهذا المكون انطلاقا من النصوص التشريعية المنظمة، ومن خبرته الطويلة في مزاولة التوجيه وال نهاية دراسته إلى رسم آفاق ينبغي أن تكون عليها مهام الموجه والمرشد النفسي المدرسي بمنظومة التربية الجزائرية في المستقبل القريب، حتى تكون رافعات من روافع بلوغ الجودة المنشودة داخل المدرسة الجزائرية.

أما بمنظومة التربية المغربية، وبالنظر للمهام المحدودة التي كانت تقوم بها؛ فإنها في السنوات الأخيرة تم تجميدها؛ لأن التوجيه الذي كانت تقوم به كان يعتمد بالأساس على المعدلات التي يحصل عليها المتعلم أو المتعلمة؛ وهذه المهمة يستطيع بكل بساطة القيام بها مجلس المدرسين.

وفيما يتعلق بأزمة التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي بمنظومة التربية الجزائرية، فنعتقد إلى جانب ما قدمه الباحث، ضرورة غرسها داخل المدرسة أو مجموعة من المدارس بالشكل الصحيح الذي ظهرت به بالمدرسة الغربية، حيث مهام الموجه والمرشد النفسي تختلف عن مهام السوسولوجي وتتكامل معه من حيث جمع المعطيات اللازمة لتوجيه وإرشاد سليم للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التكيف المدرسي.

• مقدمة:

يعتبر التوجيه المدرسي والمهني من أهم العمليات التربوية وأعقدتها، التي تركز عليها فاعلية النشاطات التربوية ودافعية المتعلمين ذلك أنه يساهم في تحسين المستوى الدراسي للتلاميذ والمردود التربوي للمدرسة، من خلال سعيه إلى تحقيق التوافق بين إمكانيات الفرد وقدراته وطموحاته وبين متطلبات الفروع الدراسية عن طريق مساعدته على إنضاج شخصيته وتجاوز الصعوبات التي تعترضه بواسطة الإرشاد النفسي والتربوي، وتعريفه بالمحيط الدراسي، الاجتماعي والمهني أو الاقتصادي بواسطة مختلف الوسائل الإعلامية والاستكشافية.

من هنا، أصبح التوجيه المدرسي والمهني محور المناقشات التربوية والسياسية في بلادنا في السنوات الأخيرة، كما أنه أصبح ضحية الاتهامات واللوم في كل خلل يصيب المنظومة التربوية والمجتمع ككل، سواء كان فشلا دراسيا أم تسربا مدرسيا أم ضعفا للمستوى العام أو انحرافا اجتماعيا الخ. بالرغم من أن أسباب المشكلات التربوية متعددة ومتداخلة، باعتبار أن المنظومة التربوية تتفاعل مع جميع مكونات المحيط الذي تتواجد فيه سلبا وإيجابا. كما أن التوجيه المدرسي والمهني ليس بعملية منفصلة ومستقلة بذاتها أو معزولة عن العمليات التربوية الأخرى والشروط التي تحيط به، بل هو كجزء لا يتجزأ من مكونات النسق التربوي.

لذلك، فمنذ المحاولات الأولى لإدماج مستشاري التوجيه المدرسي والمهني في الوسط التربوي من خلال تعيينهم في الثانويات في بداية التسعينات إلى يومنا الحالي في عام 2008، أصبحت الغاية المنشودة والأهداف المنتظرة لذلك بعيدة المنال، بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجه المنظومة التربوية الجزائرية

منذ إطلاق علمية الإصلاح التربوي التي استمرت عقدا كاملا. وبشكل خاص الأزمة التي أصبحت تواجه التوجيه المدرسي في الميدان، باعتباره نشاطا نفسيا بيداغوجيا يتقاطع ويتكامل مع النشاطات التربوية المختلفة بالمدرسة. فمن خلال الملاحظات الأولية، يبدو التوجيه المدرسي والإرشاد النفسي مازال لم يحض بعد بالمكانة الاستراتيجية في العملية التعليمية التعلمية؛ حيث مازالت تسيطر عليه النظرة الكلاسيكية، أي يعتبره الفاعلين في الأسرة التربوية مجرد عملية توزيع للتلاميذ على الشعب الدراسية في نهاية السنة الدراسية، حتى أصبح المختص في الإرشاد والتوجيه لا يستطيع ممارسة مهامه والرقى بالتلاميذ إلى المستوى الذي يؤهلهم إلى بناء مشروع فردي مسؤول واتخاذ قرارات واختيارات ناضجة مبنية على وعي وبصيرة بمستقبلهم وقدراتهم ومتطلبات عالم التكوين والشغل.

فبحكم معاشتي للتجربة منذ تأسيسها بداية التسعينات، بعد تعميم توظيف مستشاري التوجيه المدرسي والمهني مدة اثني عشرة سنة، أصبح من الضروري التفكير في كيفية تفعيل نشاطات مستشاري التوجيه والإرشاد النفسي التربوي ومصالح التوجيه المدرسي والمهني في الميدان، لتلبية المتطلبات العصرية التي يفرضها منطلق القرن الواحد والعشرين، لمواجهة مختلف التحديات التي أصبحت تهدد مستقبل المدرسة الجزائرية (كأزمة الاكتظاظ داخل الأقسام، أزمة عدم القدرة على مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين أثناء الفعل التربوي، أزمة انخفاض المستوى الدراسي وسيطرة سياسة الانتقال الآلي من مستوى إلى آخر في المراحل الدراسية دون المؤهلات التربوية المناسبة، وأزمة العنف والمخدرات التي أصبحت منتشرة حتى داخل المؤسسات التربوية..... وغيرها). فما هي مظاهر أزمة التوجيه والإرشاد التربوي التي تحول دون فعالية النشاطات النفسية والتربوية التي تقدم بالمدرسة الجزائرية؟ ما هي أهم تحدياته؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟ أو كيف يمكن الرقي بالتوجيه والإرشاد النفسي التربوي في ظل التحديات المعاصرة؟

اعتمدنا في تحليلنا وتقييمنا لواقع التوجيه المدرسي بالجزائر على الملاحظات الميدانية والمواقف التي عشناها كمستشار رئيسي للتوجيه المدرسي بعد اثني عشرة سنة من الممارسة؛ إضافة إلى تقارير مستشاري التوجيه العاملين في مختلف الثانويات بولاية سطيف، وما قدموه من شكاوي وتساؤلات دورية حول مختلف النشاطات، الوضعيات والمشكلات التي تواجههم أثناء عملهم. إلى جانب اللقاءات التكوينية الجهوية التي نظمت طيلة سنوات العمل الميداني من قبل مفتش التربية والتكوين المكلف بالتوجيه المدرسي، والتي سمحت

لنا بالاحتكاك بزملاء من عدة ولايات الوطن وتسجيل الملاحظات والمشاكل التي تعيق عملهم في الميدان والتي تم تناولها في أعمال الورشات للتفكير والبحث.

بناء على كل تلك المعطيات الميدانية، استطعنا تكوين نظرة نقدية موضوعية وشاملة عن أزمة التوجيه والإرشاد النفسي التربوي بالجزائر، وحاولنا خلاله تحديد أهم تحدياته بناء على الانشغالات التي طرحت علينا من قبل المتعلمين في التعليم المتوسط والثانوي (اللدان يتزامن وسن المراهقة)، وعلى ضوءها حاولنا وضع تصور مستقبلي لآليات تفعيل نشاطات التوجيه والإرشاد النفسي.

1- تعريف التوجيه:

1.1- لغة: تعنى كلمة وجه يوجه، توجيهها، يعني دله على شيء.

1.2- اصطلاحا:

- تعريف مايلر Miller: هو "عملية تقديم المساعدة للأفراد لكي يصلوا إلى فهم أنفسهم واختيار الطريق الصحيح والضروري للحياة وتعديل السلوك لغرض الوصول إلى الأهداف الناضجة والذكية التي تصحح مجرى الحياة" (هادي مشعان ربيع 2005 ص 18).

- يعرف أيضا بأنه (يعني مساعدة الفرد على فهم وتحليل استعداداته، قدراته، إمكانياته، ميوله والفرص المتاحة أمامه ومشكلاته وحاجاته واستخدام معرفته في إجراء الاختيارات واتخاذ القرارات لتحقيق التوافق بحيث يستطيع أن يعيش سعيدا" (حامد عبد السلام زهران 1986 ص 9).

- بينت Binted تعريف التوجيه على أنه: "يتضمن الخدمات التي تشارك في عملية فهم الفرد لنفسه واتجاهاته وميوله وقدراته وحاجاته الجسمية والعقلية والاجتماعية لأقصى وأحسن نمو وتحصيل وتكيف الحياة" (هادي مشعان ربيع ص 18).

1.3- تعريف الإرشاد النفسي:

- يعرفه فاوولر: على "أنه علاقة طوعية مقبولة بين شخصين، أحدهما أصابه قلق من مشكلة تتعلق بمصير توازنه والآخر هو الشخص الذي يفترض فيه تقديم المساعدة مع تحليه ببعض الصفات؛ ويجب أن تكون العلاقة بصورة مباشرة ووجها لوجه، والطريقة المتبعة في هذا المجال هو أسلوب التواصل" (هادي مشعان ربيع ص 19).

- أما عطية فيعرفه: على أنه هو "الاهتمام بالفرد السوي لمساعدته للتغلب على المشكلات التي تواجهه والتي لا يستطيع التغلب عليها بمفرده والتي تتصف بأنها انفعالية في أساسها، (هادي مشعان ربيع ص 19).

نستخلص مما سبق، أن الإرشاد هو عملية تفاعل بين المرشد والمسترشد، من أجل مساعدته على حل المشكلات التي تواجهه.

1.4- تعريف التوجيه والإرشاد النفسي:

هو العملية الفنية المنظمة التي تهدف إلى مساعدة الفرد على اختيار الحل الملائم للمشكلة التي يعاني منها، ووضع الخطط التي تؤدي إلى هذا الحل، والتكيف وفقا للوضع الجديد الذي يؤدي به هذا الحل؛ حيث تنتهي بجعل الإنسان أو الفرد أكثر سعادة ورضى عن نفسه وغيره " (محمد أبو العلا أحمد 1976 ص 351).

1.5- تعريف التوجيه المدرسي والمهني: "هو عملية نفسية تربوية هادفة تسعى إلى تحقيق التوافق بين مؤهلات الفرد الفكرية (القدرات العقلية، الإمكانيات الدراسية والمعرفية) والنفسية (الاستعدادات، الميول والاهتمامات والرغبات) وبين مستلزمات ومتطلبات المحيط الدراسي والمهني (الشعب والتخصصات الدراسية، التكوينية والمهنية) وعالم الشغل عن طريق مساعدته الفرد على معرفة ذاته ومحيطه الدراسي، التكويني، المهني الاقتصادي والاجتماعي، بالوسائل الاستكشافية والإعلامية" (عبد السلام خالد - 1995، ص 13).

1.6- الفرق بين مفهومي التوجيه والإرشاد:

يبدو من الوهلة الأولى، أن لا فرق بينهما؛ حيث كل منهما يدل على المساعدة للفرد؛ إلا أن هناك اختلافات كثيرة بينهما وهي:

- أن التوجيه أشمل من الإرشاد ويتضمنه، بينما الإرشاد لا يتضمن التوجيه.
- التوجيه يتم جماعيا وفرديا، أما الإرشاد فكيون فرديا بين العميل والمرشد.
- دور الفرد في عملية التوجيه سلمي قد يتلقى فقط توجيهها ومعلومات، أما في عملية الإرشاد، فدوره إيجابي حيث يشارك بتفاعله مع المرشد في إيجاد واختيار الحلول الممكنة والمناسبة لمشكلته.
- قد تكون عملية التوجيه غير نابعة من إرادة الفرد، بينما عملية الإرشاد فهي طوعية وتتم برغبة الفرد نفسه.

- عملية التوجيه تتعلق بمشكلات التعرف على المحيط الدراسي المهني والاقتصادي والاجتماعي، أما الإرشاد فهو يتعلق بالمشكلات النفسية والشخصية والصعوبات الدراسية التي قد تعترض المتعلم.

2- الحاجة إلى التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي: (محمود عبد الحليم منسي 1991 ص

413-414).

ما هي الضرورة أو الحاجة التي استدعت الاهتمام والعمل بالتوجيه والإرشاد النفسي؟ حينما يتمعن الإنسان في ذلك، يجد أن هناك عدة ظروف اجتماعية واقتصادية وتربوية استلزمتهما وهي؟

2.1- الظروف الاجتماعية:

2.1.1- تزايد عدد السكان وازدياد عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس: فنظرا لاستحالة المدرسة

على استيعاب العدد الكبير من المتعلمين، ظهرت مشكلات الاكتظاظ في الأقسام وصعوبة التدريس؛ وهو الأمر الذي نتج عنه مشكلات تربوية ونفسية، مثل عدم مراعاة الفروق الفردية، صعوبة التكيف المدرسي والتأخر الدراسي ومشكلات التعرف على قدراتهم استعداداتهم وميولهم ومشكلات سلوكية، وكذا مشكلات توجيه التلاميذ بسبب ذلك؛ وهو الأمر الذي استدعى ضرورة وجود موجه مدرسي ومرشد نفسي يقدم المساعدة الضرورية لتجاوز تلك المشكلات.

2.1.2- التغيرات التي طرأت على الأسرة: حيث تطورت الحياة بتطور العمل وخروج المرأة إلى

عالم الشغل إلى جانب الرجل، جعل الكثير من الأسر لا تستطيع تلبية متطلبات تربية وتوجيه أبنائها هذا إلى جانب زوال الأسر الممتدة وظهور نمط من الأسر النووية، مع تعقد الحياة الاجتماعية؛ لذلك، أصبحت مسؤولية تنشئة الأبناء ملقاة على عاتق المدرسة ليس في مجال التعليم والمعرفة، بل حتى في ميدان السلوك الاجتماعي وبناء الشخصية المتوازنة؛ ونظرا لصعوبة استجابة المدرسة لمثل هذه المهمة الثقيلة، ظهرت مشكلات التوافق الشخصي والانحراف السلوكي؛ وهو ما أعطى مبررات لتدعيم المدرسة بنشاط الإرشاد والتوجيه.

2.1.3- التغيرات التي طرأت على المجتمع ومشكلاته: إن أسلوب حياة الأفراد في المجتمع وشبكة

علاقاتهم وأساليب المعاملات فيما بينهم إلى جانب التنظيم الإداري والسياسي، قد شهدت تغيرات عميقة وتطورات سريعة، نتيجة التطور العلمي والثقافي والتكنولوجي، إلى جانب تغير القيم والمفاهيم الاجتماعية التي فرضتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال المعاصرة؛ حيث نتج عنها تعقد متطلبات الحياة الاجتماعية، فظهرت بسببها مشكلات التكيف والاندماج الاجتماعيين،

حيث تفتشت مظاهر الانحراف الاجتماعي وانتشار أشكال الانتحار بسبب القلق والانهيارات العصبية، إلى جانب مظاهر التفكك الأسري من خلال تزايد نسب الطلاق، والإهمال العائلي وغيرها. كلها ظروف تعرقل التلميذ في دراسته وتجعله يعيش مشردا أو تائها أو قلقا من المستقبل المجهول؛ فأصبح التوجيه

والإرشاد النفسي المدرسي أمرا حتميا كعملية تساعد هؤلاء على تخطي الصعوبات التي تواجههم في جميع مجالات حياتهم الدراسية والاجتماعية.

3- الظروف العلمية والتكنولوجية: (محمود عبد الحليم منسي 1991 ص 413-414

بتصرف).

3.1- التقدم التكنولوجي السريع وأثره على العمل: لقد أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى ظهور تخصصات مهنية دقيقة وتعدد مجالات العمل؛ لذلك، تغيرت مطالبها وشروط الالتحاق بها؛ فأدى الأمر إلى تعديل برامج تدريب اليد العاملة، وانصب الاهتمام على نوعية التربية والتكوين من خلال تعديل مناهج وبرامج الدراسة والتعليم، لتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تأهيل الطاقات البشرية علميا ومعرفيا ومهنيًا، استجابة لحاجيات سوق العمل بتوفير الكفاءات المناسبة لكل تخصص؛ وهو ما أسس لظهور تخصصات دراسية دقيقة في كل العلوم والتي تفضي إلى مجالات مهنية. لذلك، أصبحت عمليتي التوجيه والإرشاد ضروريتين لتربية اختياراتهم ومساعدتهم على اتخاذ قرارات تتوافق وميولاتهم واستعداداتهم وقدراتهم ومتطلبات التخصصات الدراسية والتكوينية ومناصب العمل.

3.2- تطور الفكر التربوي ودراسات علم النفس:

من بين مظاهر التطور، هو تأسيس نظرة جديدة للعمل التربوي قائمة على أساس أن المتعلم هو محور أو مركز الفعل التربوي وليست المادة الدراسية؛ ومنه تطورت نظريات علم النفس وعلوم التربية في مجال التعلم وطرائق التدريس، حتى تساهم في تحسين مستوى التحصيل الدراسي، وبالتالي تنمية القدرات العقلية للمتعلم لتبلغ أقصى حد ممكن. وفي نفس الوقت، تنشأ التربية الحديثة تحقيق مستويات عليا من التوافق النفسي والدراسي والاجتماعي للمتعلم ليكون عضوا فاعلا وفعالا في المجتمع. ولا يتأتى لها ذلك، إلا عن طريق برامج التوجيه والإرشاد التي تدعم وتكمل النشاطات المدرسية، عن طريق مساعدة المتعلمين على فهم أنفسهم ومحيطهم، مع تحقيق درجات عليا من الثقة بالنفس والقدرة على الاستقلالية في اتخاذ القرارات المحددة لمستقبلهم الدراسي والمهني، مع تعزيز شعورهم بالرضى عن ذواتهم التي تفضي إلى حسن التصرف لضمان النجاح في مسارهم الدراسي والمهني.

4- ظروف ومشكلات المدرسة الحديثة: تواجه المدرسة الحديثة عدة مشكلات تهدد دورها التربوي

في بناء وإعداد أجيال قادرة على مواجهة متطلبات الحياة. تتمثل هذه المشكلات في كثافة البرامج التي

تفوق قدرات استيعاب المتعلمين والغلاف الزمن الكبير الذي يرهقهم ويسبب لهم التعب والضغط النفسي وعدم قدرة المناهج الدراسية على مراعاة ميول واهتمامات التلاميذ في مختلف مراحل نموهم وخاصة مرحلة المراهقة، والتي تضعف دافعية المتعلمين وعدم رغبتهم في التعلم والدراسة. إلى جانب مشكلة سيطرة طرائق التدريس التلقينية والإملائية التي تجعل المتعلم عنصرا سلبيا في العملية التربوية، على حساب الطرائق النشطة التي تنمي التفكير المنطقي والنقدي والإبداعي والتي تساهم في تطوير القدرات العقلية للمتعلم؛ أصبح المتعلم في المدرسة الجزائرية يحفظ عن ظهر القلب دون أن يكون قادرا على الفهم والاستيعاب لما يدرس ويحفظ، لذلك، أصبحت خدمات التوجيه والإرشاد النفسي التربوي سندا قويا للمتعلم في المدرسة يساعده على مواجهة صعوبات التعلم والتأخر الدراسي وقلق الامتحانات؛ وبالتالي، مساعدته على تبني استراتيجيات التعلم والمراجعة الناجحتين.

وفي هذا يقول سيرتزر 1966" إذا لم يلق الطلب المتزايد بالحاح في توفير العدد الكافي من المرشدين النفسانيين وخدماتهم المتعددة محددة، فإن برامج الحكومة ستكون عاجزة عن القيام بمسؤولياتها". ليكون التوجيه والإرشاد النفسي التربوي في مستوى التطورات العلمية والمعرفية، أصبح يتبنى المبادئ التربوية الآتية:

- 1) اعتبار المتعلم محور العملية التربوية وهدفها.
- 2) أن المتعلم عنصرا فاعلا في العملية التربوية وليس عنصرا منفعلا أو سلبيا.
- 3) أن المتعلم عبارة عن مجموعة من القوى والطاقات الكامنة، التي يجب تنميتها تفجيرها وتطويرها، وليس خزان للمعارف والمعلومات.
- 4) عملية التربية والتنشئة، تنشأ شخصية الفرد بجميع جوانبها وأبعادها الجسمية، النفسية، العقلية، الروحية والاجتماعية، من أجل تحقيق التوافق والتوازن النفسي والاجتماعي؛ ولا تهتم بجانب واحد فقط.
- 5) أن التربية هي إعداد الفرد للحياة، كما يقول جون ديوي، والحياة ليست تلك التي يجيها اليوم فقط؛ بل تلك التي سيحيها في المستقبل كما يقول عمر بن الخطاب "أدبوا أولادكم إنهم خلقوا لزمان غير زمانكم"؛ يعني إعداده ليكون في مستوى القدرة على مواجهة تحديات وتعقيدات الحياة عندما يكون في سن القدرة على تحمل المسؤولية.

6) عملية التوجيه تهتم بإشباع حاجات الفرد التي تنشأ في مختلف مجالات الحياة المختلفة وفي مختلف أبعاد النمو في شخصيته، كالحاجة إلى تحقيق الرضى عن الذات والحاجة إلى تنمية الاهتمامات الخارجية، والحاجة إلى فهم الذات فهما جيدا ومعرفة الإمكانيات لاستغلالها وتوظيفها، والحاجة إلى الإشباع العاطفي وغيرها. (محمد أبو العلاء أحمد ومحمد خليفة بركات 1976 ص 347 و 356).

5- أهداف التوجيه والإرشاد النفسي:

يهدف التوجيه والإرشاد إلى تحقيق ما يأتي:

5.1- التوازن النفسي: من خلال إشباع دوافعه وحاجاته (كالحاجة إلى المحبة والتقدير، الحاجة إلى الانتماء، الحاجة إلى تأكيد الذات... الخ)، التي تحقق له الاطمئنان وراحة البال وتقلل عنه الصراعات التي تنجم عن تردده في اتخاذ مواقف أو قرارات في مرحلة الاختيار لنوع الدراسة أو التكوين، بسبب عدم ثقته بنفسه، وتزيل عنه الاضطرابات النفسية المعقدة للمعنويات والمعيقة لتفاعله الاجتماعي (كالخوف والخجل والقلق... الخ).

5.2- التوازن التربوي عن طريق:

5.2.1- "احترام المتعلم كفرد له ذاته المستقلة" (عبد الحفيظ مقدم 1991 ص 12).

5.2.2- "احترام المتعلم كعضو في جماعة الصف والمدرسة والمجتمع، (حامد عبد السلام زهران 1986 ص 58).

5.2.3- "توفير جو الحرية والأمن والارتياح للمتعلم، بما يتيح له فرصة نمو شخصيته".

5.2.4- "إثارة الدافعية وتشجيع الرغبة في التحصيل مع استخدام التعزيز والمكافأة" (محمد الشيخ حمود 1996، ص 15).

5.2.5- "مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين لمساعدة المتفوقين على النمو التربوي السليم في ضوء قدراتهم وإمكاناتهم، ومساعدة المتخلفين دراسيا على تدارك عجزهم وتجاوز الصعوبات التي تعترضهم" (محمد الشيخ حمود 1996، ص 15).

5.2.6- "إرشاد المتعلمين إلى أفضل الطرق للدراسة والتحصيل ليصلوا إلى أكبر درجة من النجاح الدراسي. (محمد الشيخ حمود 1996 ص 15).

5.3- تحقيق التوافق المدرسي والمهني: بين الفرد ومحيطه الدراسي والمهني والاقتصادي، عن طريق تغيير سلوكه ليتناسب ومتطلباتها بشكل أحسن بإكساب الفرد مهارات التعامل مع المواقف المستجدة بحكمة ودهاء، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، مساعدته على الاختيار الأنسب لمجاله الدراسي والمهني، بحيث يستطيع التفوق فيهما.

5.4- تحقيق الذات للمتعلم: ويقصد به مساعدة الفرد على الشعور بالرضى عن ذاته بما تحويه من مشاعر وأحاسيس وميول ورغبات واهتمامات، حيث يعتبره كارل روجرس أن ذلك هو المحرك الأساسي الذي يوجه سلوك الفرد.

وبتعبير آخر، يهدف إلى مساعدة الفرد على تنمية مفهوم إيجابي لذاته ويتحقق ذلك حسب كارل روجرس أن ذلك هو عن طريق تحقيق التطابق بين الذات الواقعي (كما يدرك الفرد نفسه واقعياً) ومفهوم الذات المثالية (الصورة المثالية التي يتمناه الفرد لنفسه). وفي نفس الوقت يستطيع الفرد توجيه حياته بنفسه ببصيرة وذكاء تحقق له السعادة.

5.5- تحقيق التوافق الاجتماعي: من خلال مساعدة الفرد على الالتزام بمعايير وقيم المجتمع لينال رضاهم وبالتالي يرضى عن نفسه، ويتقبل التفاعل مع الآخرين والعمل لصالح الجماعة التي ينتمي إليها.

6- معايير التوجيه المدرسي في المدرسة الجزائرية:

تعتمد في المدرسة الجزائرية المعايير الآتية: (المنشور الوزاري رقم 124/101. 1992 المؤرخ في 8 أبريل 1992).

- 1) النتائج الدراسية للمتعلمين.
- 2) ملاحظات المدرسين واقتراحاتهم المعبرة عن القدرات الدراسية للتلاميذ، بناء على ما سجلوه من تفاعل وتجاوب للتلميذ داخل القسم.
- 3) رغبات التلاميذ المعبرة عن الاهتمامات والطموحات.
- 4) مستلزمات الشعب الدراسية وتخصصاتها المختلفة، من خلال معدلات المواد الأساسية ومعاملاتها (الملح أو المواصفات المطلوب في كل شعبة أو تخصص في السنة الأولى أو الثانية ثانوي).
- 5) احتياجات الخريطة التربوية أو إمكانات الاستقبال في الشعب والتخصصات المفتوحة في كل ثانوية.

وبناء على ما سبق، نتساءل هل التوجيه المدرسي في الجزائري يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها أم أنه مازال يتخبط في مشكلات وعقبات تمنعه من القيام بالخدمات الإرشادية الضرورية؟
بناء على تجربتنا الميدانية وملاحظتنا، استوقفتنا مجموعة من العقبات التي تعرقل فعالية التوجيه والإرشاد في المدرسة الجزائرية نصنفها وفق ما يلي:

7- مظاهر أزمة التوجيه والإرشاد النفسي التربوي في المدرسة الجزائرية:

يواجه التوجيه المدرسي والمهني في المدرسة الجزائرية عدة مشكلات وصعوبات ميدانية في كل الجوانب وهي حسب ما يلي:

7.1- أزمة ذات علاقة بالجانب التشريعي لدور التوجيه والإرشاد النفسي في العملية التربوية:

حينما يطالع أي مهتم بمجال التربية والتعليم على النصوص التشريعية والقانونية المنظمة للمنظومة التربوية، سيلاحظ حتما، أن هناك نقائص وثرغات كبيرة؛ حيث سجلنا نقصا في الرؤية الشاملة والمتكاملة لجميع العناصر الفاعلة والمؤثرة في الحياة المدرسية، خاصة التوجيه المدرسي والمهني الذي مازالت النصوص التشريعية التي تسيهه قديمة ولا تساير التطورات العلمية والتربوية والمتطلبات العصرية؛ بل مازال حبيس التصور القديم لنوعية الموظفين في هيئة التوجيه وللنشاطات الروتينية التي تقدم على شكل حملات موسمية أو وقتية، وهذا بالرغم من النقلة التي حدثت في التسعينات من خلال إدماج وتعميم توظيف مستشاري التوجيه على مستوى أغلبية الثانويات بالقطر الوطني.

وعليه، فإن مستشاري التوجيه المدرسي والمهني، تواجههم صعوبات المشاركة بفعالية في الحياة المدرسية بنشاطات التوجيه والإرشاد النفسي التربوي، بسبب الثغرات الموجودة في النصوص التشريعية ومنها:

(1) المناشير والقرارات المنظمة لمجالس التعليم، التربية والتنسيق الإداري ومجالس التأديب والتي لا تقر بعضوية مستشاري التوجيه فيها.

(2) مجالس الأقسام، القبول والتوجيه، فلما تعطى لهم الكلمة وتسجل آرائهم في سجل المداولات ولا يؤخذ بها إذ سمح لهم بالكلام بدعوى أنه عضو استشاري، كما هو محدد في المناشير المنظمة لمجالس الأقسام ومجالس القبول والتوجيه.

(3) غياب أي نص أو بند خاص بمستشار التوجيه المدرسي والمهني في قانون الجماعة التربوية، بالرغم من أنه عنصر أساسي ويحتل منصب قاعدي كما تصنفه هيكلية المناصب القاعدية في المؤسسة التربوية بالتعليم الثانوي.

(4) ليست له صلاحيات واضحة للتدخل في القضايا النفسية والتربوية (الإرشاد النفسي والتربوي) التي تواجه التلاميذ في المؤسسات التربوية، نظرا لعدم وجود أي علاقة مباشرة بالمدرسين، المساعدين التربويين،

مستشاري التربية، والمفتشين، الذين قد تتوقف عليهم الإجراءات الإرشادية والعلاجية لبعض المشكلات المطروحة، وهو ما جعل تدخلات المستشارين في هذا الميدان محدودة، مقيدة وغير فعالة؛ بل أكثر من ذلك، غير موجود في الكثير من الأحيان؛ حيث يعتبر بعض مستشاري التربية ومساعدتهم نشاطات التوجيه والإرشاد منافسة لهم وكثيرا ما يرفضون إحالة التلاميذ ذوي المشكلات الخاصة أو الصعوبات الدراسية على مستشاري التوجيه المدرسي.

(5) مستشار التوجيه غير موجود في عضوية لجنة الطعن الولائية في التوجيه المدرسي، من خلال عدم إدراجه ضمن التشكيلة الرسمية في المناشير السارية المفعول حتى سنة 2003؛ بالرغم من أنه مطلع بشكل جيد على وضعية التلاميذ وقضاياهم التربوية والبيداغوجية وحتى النفسية والاجتماعية، من خلال المتابعة التي يقوم بها على مستوى المقاطعة كلها. وهو أدري بمتطلبات التوجيه المدرسي من مديري المتوسطات والثانويات الذين يعتبرون أعضاء أساسيين في اللجنة.

(6) أما الثغرات الأخرى فنجدها في المناشير والقرارات الوزارية المنظمة لعمل مستشار التوجيه المدرسي، مثل القرار الوزاري رقم 827 المؤرخ في 1993/11/13 والخاص بتحديد مهام مستشاري التوجيه المدرسي، والمنشور الوزاري رقم 245/م. ت. 93/1 والمؤرخ في 1993/12/04 والخاص بإجراءات تنظيمية لنشاط مستشاري التوجيه في الثانويات، والتي تؤكد على أن مستشار التوجيه مكلف بمقاطعة تربوية واسعة ومصغرة، يحددها مدير المركز؛ إلا أن شكل التدخل وكيفية، إجراءاته الإدارية من خلال (تكاليف التنقل، أخطاره وضمائنه)، غير محددة بشكل دقيق وواضح، وهو ما يؤكد المحور الثالث من المنشور السالف الذكر (رقم 245)، حيث ينص على ما يلي: "أما أسلوب التدخل الذي يجب اعتماده في كل قطاع، فستحدده تعليمة لاحقة"؛ ولم نلق أي تعليمة إلى يومنا هذا منذ ذلك التاريخ. وعليه، ينتقل مستشاري التوجيه إلى عدة إكماليات بمناطق بعيدة بإمكاناتهم الخاصة ودون أمر بمهمة ولا تعويض عن المصاريف التي ينفقونها.

وهو الأمر الذي يجعل عمل مستشاري التوجيه قاصرا وناقصا؟ حيث يستحيل عليهم إنجاز كل نشاطاتهم وإيفائها حقها في مؤسساتهم الأصلية. وفي حالة تعرضهم لحوادث لا قدر الله، قد، لا يجدون إطارا قانونيا يحمي حقوقهم.

(7) بخصوص الإشكالية القانونية الأخرى والتي تتمثل في القراءة المعتمدة من طرف مديري المؤسسات التربوية لتصنيف عمل ونشاطات مستشاري التوجيه حيث تؤكد المادة العشرة من القرار الوزاري (رقم 827)، بأنه يندرج ضمن الفريق التربوي التابع للمؤسسة؛ إلا أن هؤلاء يدرجونه ضمن الفريق الإداري (التأطير التربوي) باعتبار منصبه قاعدي، ويلزم ببعض الأعمال الإدارية كالمداومات خلال العطل المدرسية دون استفادته من الحقوق المرتبطة بذلك كحق السكن الوظيفي والتعويض.

كما يكلف في بعض الأحيان بتوزيع الكتب المدرسية وتسجيل المترشحين الأحرار للباكوريا وإنجاز قوائم للمستفيدين من الإعانات المالية التضامن المدرسي) ... وغيرها.

7.2- أزمة ذات علاقة بالمتابعة النفسية التربوية للمتعلمين:

تعترض مستشاري التوجيه المدرسي والمهني عدة صعوبات وعراقيل لإنجاز نشاطات المتابعة النفسية والتربوية لأعمال المتعلمين في التعليم المتوسط والثانوي؛ وهو ما قلل من فعالية تدخلاتهم، وتمثل أهمها فيما يأتي:

7.2.1- صعوبة جمع النتائج الدراسية الفصلية لتحليلها والمشاركة بها في مجالس الأقسام، بسبب:

أ- عدم وجود وسيلة أو آلية لجمع النتائج الدراسية، وحتى حينما يوضع نموذجاً على شكل جدول يشمل (كل المواد الدراسية، حيث يتوزع فيها التلاميذ حسب الفئات، تسجل نسبة الغياب في كل قسم وفي كل مادة - تسجيل الحالات السلوكية في كل مادة وفي كل قسم والوضعية النفسية المتنوعة من أجل تحليلها وإجراء المقارنات للوقوف على أثر كل عامل منها على المردود الدراسي للمتعلمين)، مما يجعل مستشاري التوجيه يواجهون صعوبات كبيرة في ملئه من قبل المدرسين والإدارات التربوية، معتقدين أنه عمل إضافي لا معنى ولا فائدة منه، وبالتالي يهمل كليا، فتبقى المعطيات الدراسية حبيسة السجلات والكشوف الإدارية، قلما تستغل بشكل تربوي لتحسين الأداء البيداغوجي.

ب- تأخر المدرسين في ملء كشوف النقاط، حتى ساعات قبل انعقاد مجالس الأقسام، حيث يعتبر المصدر الوحيدة الموفر للمستشار لطلب النتائج؛ وبالتالي، يستحيل عليه تحليلها وتوظيفها أثناء مداورات المجالس إن وفرت له فرصة تقديم حصيلة أعماله.

ج- تزامن انعقاد مجالس أقسام الثانويات مع الإكماليات في نفس اليوم والتوقيت وفي بعض الثانويات، تبرمج إدارة الثانوية مجلسين لنفس المستوى وفي بعض الحالات لمستويين مختلفين في توقيت واحد؛ وهو ما يجعل مشاركة مستشار التوجيه ومتابعته للتلاميذ نفسيا وتربويا في مختلف المستويات الدراسية مستحيلة. كما أن التحاليل التي يجريها على النتائج الدراسية والملاحظات التي يسجلها حول سيرة التلاميذ ومشكلاتهم النفسية والتربوية لمناقشتها بغرض فهمها مع المدرسين واقتراح الحلول المناسبة لها في وقتها، لا تجد فضاءا لعرضها واستثمارها بيداغوجيا في مختلف المجالس.

د- كما أن مجالس الأقسام يطغى عليها الروتين وسياسة الهروب إلى الأمام؟ حيث إن المناقشات لا ترقى إلى مستوى المهام الموكلة لهذه المجالس؛ بل يطغى عليها السطحية والتسرع في تقييم المستوى العام للقسم والانضباط، دون الخوض في تحليل الأسباب المعرقله؛ ذلك أن الوقت المخصص لكل مجلس ضيق جدا (نصف ساعة) وهو لا يكفي حتى لتسجيل الملاحظات والإجازات أو العقوبات التي تعطى وفق سلم

يحدد سلفا وبشكل آلي؛ بل أصبحت الإجازات تحدد بمبرمج الإعلام الآلي مباشرة قلما تناقش وكأنها قدرا محتوما.

وعليه، فإن مستشاري التوجيه المدرسي، لا يجدون أنفسهم فيها أصلا لعدة اعتبارات:

(1) في بعض الحالات لا تعطى لهم الكلمة في المجالس بدعوى أنه عضو يحضر بصفة استشارية.
 (2) وفي حالات أخرى، حينما تعطى لهم الكلمة، يشترط عليهم الاختصار وعدم الخوض في الأمور النفسية والبيداغوجية، التي من المفروض أن تكون هي المحور الأساس في النقاش، بدعوى ضيق الوقت وضرورة إكمال المجالس حسب التوقيت المبرمج لها؛ ذلك أن المجال تعقد خارج ساعات العمل والمدرسون يحضرون حسب توقيت الأقسام المعنيين بها؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يبرر المديرون تجنب الخوض في النقاش النفسي والبيداغوجي لكون المدرسين مرتبطين بأعمال خاصة يجب مراعاتها (بالخصوص المدرسات).

ولذلك، يصبح التحليل الذي يعده مستشاري التوجيه لا جدوى ولا فائدة منه، إذ يبقى حبيس مكاتبهم، ولا يستثمر للاستفادة منه؛ بل في بعض الحالات يتساءل المستشارون ما هو دورهم التربوي في مثل هذه المجالس، التي يجرمون فيها من إعطاء رؤية متميزة للعمل التربوي من خلال المساهمة في تقييمه من زوايا متعددة، بهدف اقتراح إجراءات علاجية لكل المشاكل والصعوبات التي قد تواجه المتعلمين؟

- بالنسبة للاجتماعات التنسيقية لرؤساء الأقسام ومسؤولي المواد: التي من مهمتها المتابعة والتقييم الدوري لمدى التقدم والتأخر في البرنامج الدراسي وتشخيص الصعوبات التي تواجه التلاميذ في كل محور أو موضوع ومعالجة المشكلات الدراسية والنفسية والسلوكية المطروحة في كل قسم؛ فإنها في واقع الأمر، لا تعقد ولا يسمع بها مستشاري التوجيه أصلا؛ بل أكثر من ذلك، تستعمل طرق إدارية فريدة من نوعها للتحايل على الإجراءات المفروض إتباعها لسيرها الجيد، والتي تتمثل في:

- إما بتمرير السجل المخصص لهذه المجالس على المدرسين بشكل فردي لتسجيل ملاحظاتهم؛ مع الإمضاء على المحضر دون جلسة مناقشة وحوار.

- إما يكلف مدرس واحد بتسجيل الملاحظات والمداومات على شكل محضر اجتماع، ثم يمرر السجل على المعنيين للإمضاء دون قراءة حتى المحتوى.

وعليه، أصبح مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي مغيب ومهمش في هذه اللقاءات التنسيقية الهامة في العملية التربوية، التي من المفروض أن تكون أداة للتمحيص والفحص والتقييم الدوري للفعل التربوي، والذي من شأنه إزالة الفجوة بين الأهداف المحققة وبين تلك المنتظرة أو المسطرة في حينها؛ وبالتالي تحسين العمل التربوي ومردوده.

7.3- أزمة ذات علاقة بالتقييم التربوي وأثره على تقدير المستوى الدراسي للمتعلمين:

إذا كانت النتائج الدراسية هي المرجعية الأساسية في تقدير القدرات الدراسية والمعرفية للمتعلمين، فإن الاختبارات التحصيلية المطبقة في مدارسنا، تفتقد إلى الموضوعية والدلالة التربوية للأسباب الآتية: (خالد عبد السلام 1996 ص 15).

- تضخيم النقاط في الكثير من المواد الدراسية، خاصة العلمية منها بغرض المساهمة في رفع نسب النجاح للمتعلمين؛ وهو ما يجعل المستوى الحقيقي للمتعلمين مشوه تنبني عليه قرارات توجيه خاطئة.
- استعمال تنقيص النقاط في الفروض والتقييم المستمر كورقة ضغط وابتزاز وانتقام من المتعلمين بسبب سوء التصرف أو الخطأ في الإجابة أو الضحك أو غير ذلك من التصرفات التي تستدعي معاملة تربوية من نوع خاص؛ وهو ما يجعل النقطة تفتقد المصادقية في الكثير من الأحيان.
- عدم بناء الاختبارات حسب الأهداف والكفايات المنشودة، وفي نفس الوقت، بناء اختبارات تقيس أجزاء وجوانب محددة في البرنامج، وهو ما يجعل الإجابات قد تخضع لعامل الحظ، ويفقدها معيار الشمولية.

- التنقيط العشوائي المبني على الانطباعات الشخصية والذاتية، دون قراءة إجابات التلاميذ بشكل دقيق، خاصة بالمواد الأدبية، حيث يلجأ البعض إلى قراءة الفقرات الأولى والأخيرة فقط، ثم يقدم نقطة حسب انطباعه الشخصي وفكرته المسبقة على المتعلمين.
- لذلك أصبح الانتقال من مستوى إلى آخر والتوجيه المدرسي إلى مختلف التخصصات يبنيان على تقديرات مشوهة لحقيقة المستوى الدراسي للمتعلمين.

7.4- أزمة ذات علاقة بالخريطة المدرسية: من نقائص وسلبيات الخريطة المدرسية، أن واضعيها

ومبرمجيتها بمصالح التنظيم التربوية، بمديريات التربية يعتمدون على الأعداد والنسب المحددة سلفاً للتوجيه في مختلف الشعب والتخصصات، مراعين في ذلك المناصب المالية للمدرسين أكثر من مراعاتهم للملح التوجيهي للتلاميذ؛ حيث لا يقترحونها بناء على نتائج التوجيه المسبق والتقديرية الفعلية لرغبات التلاميذ ونتائجهم الدراسية الفعلية للفصلين الأول والثاني؛ وهو ما يجعل توجيه التلاميذ في الكثير من الأحيان يتنافى وملاحظهم الدراسية ورغباتهم؛ وكذلك في بعض الأحيان، نبحت عن العدد المطلوب في الخريطة من التلاميذ في شعب العلوم مثلاً فلا نجدهم، وفي مؤسسات أخرى نبحت عن عدد التلاميذ المطلوبين في الخريطة في شعبة الآداب فلا نجدهم، لوجود تناقض بين بين ملامح تلاميذ كل مؤسسة تربوية؛ وهو ما يجعل عملية التوجيه عبارة عن توزيع التلاميذ على حصص كل ثانوية ويعامل التلميذ كرقم وليس كشخص له طموح واهتمامات ورغبات ومشروع فردي (خالد عبد السلام 1996، ص 17).

7.5- أزمة ذات علاقة بالإرشاد النفسي والتربوي: يواجه مستشاري التوجيه المدرسي والمهني في

هذا الميدان، صعوبات تقنية وإدارية متعددة تتمثل في:

(1) نقص الوسائل الاستكشافية المكيفة للواقع الجزائري، كالاختبارات والروايات النفسية، لتوظيفها في الوسط المدرسي كأدوات مساعدة لفهم وتشخيص بعض المشكلات النفسية والتربوية المطروحة، باستثناء القليل جدا التي لا توجد ضرورة لاستعمالها في غالب الأحيان.

(2) عدم التحكم في تطبيق بعض الاختبارات النفسية من قبل غالبية المستشارين، بسبب ضعف التكوين الجامعي في مجال تطبيق وتحليل وتفسير الاختبارات النفسية، ووجود تخصصات بعيدة عن ميداني علم النفس وعلوم التربية، ولم يدرس فيها المستشارون المعينون القياس النفسي التربوي أصلا (مثل ذوي تخصص علم الاجتماع).

(3) عدم تطبيق اختبارات الذكاء والشخصية المتوفرة للكشف عن الموهوبين والمتفوقين أو المتأخرين دراسيا، بهدف التكفل بهم وتقديم لهم تعليما خاصا، بسبب إهمال هذا النوع من التعليم (التعليم المكيف)، من قبل وزارة التربية الوطنية في العشر سنوات الأخيرة، رغم وجود مؤشرات وعلامات التفوق والتأخر للكثير من الحالات في مدارسنا. وهو ما جعل كل مستشار يتصرف باجتهاده الخاص وحسب طبيعة تخصصه وتكوينه الجامعي في تفسير وفهم بعض المشكلات التربوية والنفسية التي يصادفها في مقاطعته.

(4) عدم وجود استبيان للميول والاهتمامات نموذجي لمختلف المستويات التعليمية، مبني وفق معايير علمية يمكن الاستناد إليه في استكشاف وتحليل رغبات وميول التلاميذ الدراسية والمهنية وتوظيفها في استراتيجيا الإعلام المدرسي وفي المقابلات الإرشادية وكذا في وضع تقديرات التوجيه المسبق، التي تساعد على تحديد ملامح التلاميذ التي على ضوءها تبنى الخرائط التربوية.

وحتى بعد توفير هذا الاستبيان الخاص بالميول والاهتمامات الدراسية، سجلنا ملاحظات أقر فيها الكثير من مستشاري التوجيه، بصعوبة تفسير وتوظيف واستثمار نتائجه ميدانيا لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية؛ وهو الأمر الذي جعل كل مستشار يجتهد من تلقاء نفسه في تطبيقه وتحليله وتوظيفه بطريقة الخاصة.

وحتى في حالة عرض النتائج في مجالس الأقسام بشكل مقتضب وسريع، لا يجد مستشار التوجيه تفهما ولا تعاونا من قبل هؤلاء (الإدارة والمدرسين) للأخذ بالملاحظات والاقتراحات المسجلة؛ خاصة ما يتعلق بضرورة مراعاة سيكولوجيا التلاميذ المراهقين بحسن معاملتهم وتجنب إهانتهم أو تخرجهم مهما كانت تصرفاتهم مزعجة والاستجابة لانشغالهم مع ضرورة الاهتمام بتوفير الشروط التربوية والبيداغوجية لإنجاح الفعل التربوي وعدم إصدار أحكام مسبقة على شعب دراسية معينة أو نخط تعليمي معين، وأيضا عدم

الأخذ باقتراح فتح بعض الشعب لتوفر الرغبة والملمح الدراسي المناسب... وغيرها؛ إلا أن هذه الأمور كلها، تبدو لدى هؤلاء نوعاً من التفلسف والمثالية، لا أحد يستسيغها باعتبارها غير مألوف ومكلفة للجهد والوقت حسب ردود الأفعال التي سجلناها طيلة مسارنا المهني وسجلها كل الزملاء على مستوى الولائي والجهوي في الملتقيات الدورية.

كما أن الإدارة التربوية عموماً تستثقل تطبيق بعض الإجراءات والاقتراحات البيداغوجية العلاجية، التي تتخذ في بعض مجالس الأقسام؛ كتحسين الأفواج للمشاعبين وتوزيعهم أو متابعتهم نفسياً وبيداغوجياً؛ بل تتخذ قرارات انفعالية اتجاه كل وضعية بالتحويل على مجالس التأديب..... الخ. مع العلم، أنه لم يتم إدخال نشاط مستشاري التوجيه المدرسي ضمن الفريق النفسي البيداغوجي في الامتحانات الرسمية، كامتحانات شهادات التعليم الابتدائي والمتوسط والباكوريا؛ إلا مؤخراً، ابتداء من سنة 2008 تقريباً ليقوموا بمهمة مرافقة المترشحين ودعمهم نفسياً ومعنوياً لتجنب قلق الامتحانات الرسمية وأجوائها التنظيمية.

7.6- أزمة ذات علاقة بالإعلام المدرسي والمهني وأثره على فعالية الاختيار والتوجيه:

يبين لنا واقع التوجيه المدرسي والمهني، أن الإعلام المدرسي مازال ناقصاً، حيث لا توجد استراتيجيات إعلامية وفق ما يجب أن يكون عليه، بالرغم من أهميته التربوية؛ ذلك أن إدارة المؤسسات التربوية مازالت لم تسير التطور الحاصل على مستوى الفكر التربوي وتقنيات التسيير الإدارية الحديثة التي تؤكد أهمية الإعلام والاتصال حول كل جزئيات النظام التربوي في تربية وتهذيب ميول واهتمامات واختيارات المتعلمين وتأهيلهم لاتخاذ المواقف والقرارات المسؤولة والمناسبة لمستقبلهم الدراسي.

وعلى هذا الأساس لا تولي الإدارات التربوية العناية اللازمة لمثل هذا النشاط من خلال:

1- احتكار المناشير والقرارات الرسمية التي تصل المؤسسات التربوية من الوصاية حول كل شؤون المدرسة، إلا البعض منها الخاصة بالواجبات الموجهة مباشرة إلى الأسرة التربوية لتطبيقها، بالرغم من أن قانون الجماعة التربوية ينمى في الباب الخاص بأحكام تسيير المؤسسة المادة 18: على أنه يتعين على مدير المؤسسة في إطار الإعلام والتكوين المستمر، نشر التعليمات وتبليغ المعلومات التي توجهها السلطات السلمية إلى التلاميذ والموظفين. فكيف يمكن أن نوكل مهمة الإعلام والاتصال لمستشار، وهو مجرد من المعلومات الأساسية حول المنظومة التربوية ولا يعرف التغيرات والتطورات الطارئة عليها.

2- عدم فتح خلايا الإعلام والتوثيق بالمؤسسات، رغم توفر الهياكل والتجهيزات اللازمة في الكثير منها، بالرغم من إجحاح الوزارة الوصية بالمناشير، وإجحاح مستشاري التوجيه المدرسي على هذا الأمر.

3- عدم اقتناء وتوزيع وتوظيف الأدلة الإعلامية المنجزة من طرف مديرية التقييم والتوجيه والاتصال لصالح التلاميذ والأولياء في مختلف المراحل التعليمية.

4- غياب شبه كلي للصحافة المدرسية في الكثير من المؤسسات التربوية التي تعتبر منبرا لتبليغ الرسالة التربوية، وتدريباً للمتعلمين على روح البحث الإعلامي، لاستثمار واكتشاف مواهبهم وابتكاراتهم في مختلف الميادين.

5- عدم تخصيص ميزانية للأدوات والوسائل اللازمة لإنجاز الوثائق الإعلامية والتربوية الضرورية في إطار نشاطات مستشاري التوجيه الرسمية (مثل أقلام التلوين الورق المقوى كبير الحجم وغيرها...)، بسبب جهل أو تجاهل الكثير من الإدارات التربوية لطبيعة عمل هذا الإطار الجديد في المؤسسة التربوية.

6- صعوبة برمجة الحصص الإعلامية لفائدة تلاميذ مختلف المستويات الدراسية لسببين رئيسيين هما:

أ- عدم وجود ساعات مخصصة للتوجيه المدرسي ضمن البرنامج الأسبوعي للتلاميذ.
ب- كبر قطاع التدخل (معدل تكفل كل مستشار 3 إكماليات + ثانوية) وارتباط مستشاري التوجيه بالوقت والفترة المناسبة لكل حصة.

ونتيجة لذلك، أصبح مستشاري التوجيه يقدمون هذه الحصص الإعلامية إما في:

- ساعات الفراغ خارج البرنامج الأسبوعي الرسمي للتلاميذ (في آخر فترة صباحية أو مسائية).
- أو في ساعات غياب المدرسين من حين لآخر، حيث يكون مستشار التوجيه في ترقب لغياب المدرسين، حتى المساعدين التربويين يجدون في مثل هذه الوضعية فرصة موالية للتخلص من أعباء الحراسة للتلاميذ داخل الأقسام، حيث ينادونه عند كل غياب كأنه رجل إنقاذ ومطافئ.
فأصبحت نشاطات الإرشاد والتوجيه المدرسي في ظل هذا المناخ السائد في الكثير من المؤسسات التربوية، قد فقدت معناها.

والحصص الإعلامية بهذه البرمجة المفاجئة في نظر وتصور التلاميذ، لا معنى لها؛ بل تعتبر مصدر حرج وقلق لكوّهم لا يتحملون ساعات إضافية أكثر من الشيء الذي يقضونه يومياً في المدرسة.

كما أن مستشاري التوجيه يقضون أسابيع كثيرة في مؤسسة واحدة لإنجاز حصة إعلامية واحدة لفوج تربوي، نتيجة البرمجة المفتوحة على عدة أيام، حسب ساعات الفراغ التي تتاح خلال الأسبوع في كل مؤسسة. والمبرر الذي تقدمه الإدارات التربوية عند معارضة وضع برمجة لحصص إعلامية خلال أسبوع واحد وفي توقيت مناسب لحضور التلاميذ، يتمثل في:

- لا يمكن أخذ ساعة من مادة دراسية رسمية، لأنها ستؤثر على السير العادي للدروس فيتأخر المدرسون في إنجاز البرنامج المقرر، كما أنهم سيحاسبون من قبل مفتش المادة حول أسباب التأخر.
بالرغم من موضوعية المبرر، نجد أن الإعلام المدرسي في تصور الكثير من الإدارات التربوية وحتى وزارة التربية الوطنية، يعتبره نشاطاً ثانوياً؛ وإلا كيف نفسر تجاهل الوصاية لكيفية إنجاز نشاطات مستشاري التوجيه المدرسي في المؤسسات التعليمية.

وحتى مديريةية التقييم التوجيه والاتصال المشرفة المباشرة تقنيا على عمل مصالح التوجيه المدرسي في كل ولايات الوطن من خلال تحديدها لمحاور البرنامج السنوي التقديري، عندما أرسلت مناشير حول تنظيم واستثمار الزمن المخصص للدراسة في النظام التربوي (مناشير رقم 250 / 251 / 253 المؤرخة في 5 شتنبر 2000) تجاهلت كلية إدراج توقيت خاص لنشاطات مستشاري التوجيه المدرسي في المؤسسات التربوية، وهو ما زاد من تعقيد برمجة حصص إعلامية للتلاميذ في مختلف المستويات؛ حيث يتحجج الكثير من المديرين بهذه المناشير لفرض توقيت خارج ساعات العمل، وهو ما لا يناسب التلاميذ ويقلقهم، لأنه توقيت مخصص لراحتهم واسترجاع أنفاسهم، خاصة مع كثافة البرنامج الدراسي.

نتيجة لذلك، أصبح التلاميذ يعتبرون الإعلام المدرسي لا فائدة منه، بما أنهم لا يمتحنون فيه ولا يقرر مصيرهم في عملية الانتقال من مستوى إلى آخر؛ ولا يحسون بأهميته في حياتهم الدراسية، بما أنه غير مبرمج رسميا ضمن ساعات دراستهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ يواجه نشاط الإعلام المدرسي إشكالية الاستعداد النفسي على مستوى غالبية المتعاملين مع المدرسة والتي تتمثل في:

- عدم وجود استعداد للاطلاع والاستماع لأي شئ إذا لم يرتبط بالحاجيات الآنية، خاصة بالنسبة للمربين (كالأمر المتعلقة بالترقيات، الخدمات الاجتماعية والامتيازات)؛ أما التلاميذ فيشغلهم كثيرا معدل الانتقال وشروط تلبية الرغبة الأولى في التوجيه فقط.
- كما تتمثل الصعوبة الأخرى، في وصول سندات الإعلام المدرسي متأخرة، خاصة دليل التسجيلات في الجامعة الذي يصل في نهاية شهر ماي أو يونيو؛ حيث يكون تلاميذ السنة الثالثة ثانوي في عطلة، وهو ما يحرمهم من الاطلاع على متطلبات الحياة الجامعية وإجراءات التسجيل فيها.
- وفي أحيان أخرى، تتخذ تعديلات في مجال إجراءات القبول والتوجيه في نهاية السنة الدراسية، وهو ما يجعل توظيفها إعلاميا لفائدة التلاميذ تحدث صدمة واضطرابا لديهم لعدم استعدادهم المسبق، فتنهار معنوياتهم أكثر، وهو ما يؤثر على أدائهم في الامتحانات.

7.7- أزمة ذات علاقة بالتقييم والدراسات:

- تواجه نشاطات التوجيه المدرسي والمهني في هذا المجال، صعوبات كبيرة في إنجاز الدراسات والاستفادة من الخلاصات والاستنتاجات المتوصل إليها، وتتمثل في:
- عدم توفر المعطيات الضرورية لإنجاز بعض الدراسات، لعدم توفر الأرشيف على مستوى بعض المؤسسات.
- عدم تعاون وتحاوب الكثير من المتعاملين مع مستشاري التوجيه لإنجاز مشاريع الدراسات التي يبرمجونها من خلال:

أ- عدم تقديم المعلومات الصحيحة.

ب- عدم ملء الاستبيانات والجداول التي تسلم لهم لجلب المعلومات أو ملئها بطريقة عشوائية وبمعطيات خاطئة أو متناقضة.

ج- تخوف بعض الأطراف من تناول بعض القضايا التربوية الحساسة كأسلوب معاملة التلاميذ وطرائق التدريس والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة التربوية وأثر الغيابات (الأساتذة والتلاميذ) على النتائج الدراسية للتلاميذ، أسباب ضعف المستوى الدراسي، نقائص وعيوب الاختبارات التحصيلية، نظرا لعلاقتها بالأداء التربوي والكفاءة في التسيير والتربية... الخ.

د- عدم تنظيم لقاءات وندوات بين مستشاري التوجيه والأطراف المعنية في المدرسة لدراسة ومناقشة واستغلال نتائج الدراسات المنجزة لحل المشكلات التربوية والنفسية المطروحة وما أكثرها (حين إنجاز بعضها منها)؛ بل تبقى حبرا على ورق ولا أحد يعلم بها إلا مستشار التوجيه.

7.8- أزمة ذات علاقة بالتكوين المستمر أثناء الخدمة لمستشاري التوجيه:

ما زالت عمليات التكوين القليلة التي يتلقاها مستشاري التوجيه المدرسي تفتقد إلى استراتيجيا واضحة وهادفة تنسجم وطبيعة دور التوجيه المدرسي واحتياجات التلاميذ ومستلزمات الحياة المدرسية؛ مع العلم، أن العاملين في سلك التوجيه المدرسي، يحملون شهادات جامعية متنوعة، في علم النفس وعلم الاجتماع بمختلف تخصصاتها؛ فالكثير منهم ليست لهم علاقة بالتربية أصلا؛ وهو ما يصعب على الكثير منهم التجاوب مع بعض المفاهيم والتقنيات التربوية (كالتقييم التربوي والإرشاد النفسي والتربوي).

7.9- أزمة ذات علاقة بالمشكلات الإدارية: تتمثل في تكليف بعض مديري الثانويات

للمستشارين ببعض المهام التي تتنافى ومهامهم الأصلية، كتسيير المكتبة وإنجاز قوائم التلاميذ حسب الأقسام وتسجيل التلاميذ الأحرار لشهادة البكالوريا.. وغيرها. وهذا يتم عموما باستعمال ضغوط إدارية على المستشارين في بعض الأحيان. وبرضي المستشار نفسه لعدم استيعابه لمهامه وأدواره، مع غياب برجة لنشاطات تغطي كل ساعات عمله في أحيان أخرى.

وأسباب ذلك، تعود بالدرجة الأولى إلى عدم الفهم الجيد لطبيعة مهام مستشار التوجيه من قبل الكثير من المديرين، وتخوف البعض الآخر من تدخلاته المتميزة التي تبحث دائما في عمق الفعل التربوي والأسباب التي تعرقله، وهو ما يزيل الستار عن عيوب ونقائص كثيرة، لا يريد أصحابها الاطلاع عليها أو حتى التفكير فيها.

8- تحديات المدرسة الجزائرية في الألفية الثالثة وأهمية نشاطات التوجيه والإرشاد النفسي

التربوي:

تواجه المدرسة الجزائرية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية التكنولوجية والثقافية المتسارعة، عدة تحديات تفرض منطلقا جديدا في سياسة التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي. وأهم هذه التحديات تتمثل في:

- التدفق الإعلامي الكبير، من خلال اكتساح القنوات التلفزية الفضائية والإذاعية المتعددة للبيوت الجزائرية، والتي تمارس تأثيرات كبيرة على سلوكيات ومواقف الناشئة اتجاه القيم والمعايير الاجتماعية، وما يتولد عنها من مشكلات نفسية واضطرابات سلوكية متعددة (كالعنف بمختلف أشكاله، ازدواجية الشخصية، القلق، الحيرة وضعف التركيز والاهتمام بالدراسة، السرقة، المخدرات، الانحلال الخلقي...).
- تسارع وتيرة التطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي وانعكاس ذلك على اهتمامات وميول المتعلمين من خلال ظهور تخصصات دراسية ومهنية جديدة توسع مجال اختيارات التلاميذ وما تخلقه من حيرة وتيه لديهم حول ماذا يختارون؟ ما الأنسب إليهم؟ ما هي التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وما هي حظوظ العمل لكل منها وغيرها..؟
- تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب سيطرة القيم المادية، وتفشي ظاهرة البطالة والانحرافات الاجتماعية وتأثيراتها السلبية على استعدادات المتعلمين ونظرتهم للدراسة والحياة المهنية أو الاجتماعية، حيث سيطرة النظرة التشاؤمية وضيق الطموحات ومحدودية آفاق تفكيرهم.
- التحول الجذري في معايير ومقاييس التكوين والتوظيف، نتيجة الانفتاح الاقتصادي ودخول الجزائر في العولمة الاقتصادية وما يستلزمه ذلك من إعداد متميز، يركز على مبدأ الكفاءة والتنوع للإطارات واليد العاملة، إضافة إلى ضرورة تحكمها في اللغات الأجنبية وتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات. وبناء على ذلك، أصبح الإرشاد والتوجيه محورا أساسيا في هذه المعادلة لإحداث التوازن والتوافق بين الفرد (قدراته وميولاته) وبين متطلبات محيطه الاقتصادي والاجتماعي، ومساعدته على التكيف والتجاوب مع تحديات العصر.
- تفاقم ظواهر لافتة للانتباه في مدارسنا، كالعنف وتناول المخدرات؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، انتشار ظاهرة الخوف من المدرسة ومن الامتحانات لدى شرائح عريضة من المتعلمين وفي مختلف المستويات التعليمية، خاصة لدى المراهقين وتفشي ظاهرة الغش في الامتحانات بمختلف أشكالها وانعكاس ذلك على مستوى التحصيل والتكوين للمتعلمين والتالي على أدائهم المستقبلي بعد التخرج.

- مشكلة الفراغ وتأثيره على انفعالات المراهقين وسلوكياتهم وونظرتهم إلى الحياة بصفة عامة والحياة الدراسية بصفة خاصة.

9- حاجيات التلاميذ المراهقين في المدرسة الجزائرية ودور نشاطات التوجيه والإرشاد النفسي

والمدرسي:

تتنوع حاجيات المراهقين، نتيجة للتطورات والتغيرات والتحديات التي تواجه المجتمع الجزائري من جميع الجوانب، ويمكن حصرها فيما يلي:

1) الحاجة إلى رضى التلميذ عن ذاته وتأكيدها من أجل الاستمتاع بالسعادة الشخصية، وتكوين نظرة إيجابية عن نفسه والمحيطين به؛ حيث يعامل التلاميذ كأرقام لا كأشخاص لهم ذات وكيان متميز يجب احترامه، وهو ما أفقد التلاميذ لذة الذهاب إلى المدرسة وجعلهم ينفرون منها.

2) الحاجة إلى معرفة سبل تحقيق وضمان النجاح في الحياة الدراسية.

3) الحاجة إلى معرفة طرق تحقيق التوافق النفسي الاجتماعي والمهني، لبلوغ مستويات عليا من الشعور بالرضى والسعادة في الحياة.

4) الحاجة إلى تأمين المستقبل بتوفير فرص الدراسة المناسبة من خلال ضمان التوعية والتحسيس بمتطلبات الحياة الدراسية في مختلف التخصصات والفروع وسبل النجاح فيها مع آفاقها المهنية.

5) الحاجة إلى فهم الاتجاهات والقيم الاجتماعية والأخلاقية والروحية للمتعلمين التي تتعرض للتشويش والاهتزاز، نتيجة تأثير برامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال المعاصرة، بهدف مساعدتهم على تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي أو (الاندماج الاجتماعي) عن طريق تحصينهم ثقافيا وعقائديا وأخلاقيا بمختلف النشاطات الإرشادية التي تعيد إليهم الثقة بالنفس والاعتزاز بالذات وروح الانتماء للمجتمع.

6) الحاجة إلى التكيف مع المستجدات المتسارعة علميا وثقافيا وتكنولوجيا واجتماعيا

وسياسيا وحتى اقتصاديا بكسب المعارف والمهارات اللازمة لذلك.

7) الحاجة إلى فهم تعقيدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية وما تفرضه من شروط وقيم ومعايير جديدة على مستوى التصور والسلوك مهنيًا واجتماعيًا في المستقبل.

10- آيات تفعيل نشاطات التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي / رؤية مستقبلية:

بناء على ما سبق ذكره، يتبين أنه لا يمكن وضع تصور خاص بالتوجيه بمعزل عن التصور العام والشامل للسياسة العامة للمنظومة التربوية التي يتحدد فيها مكانة ودور التوجيه المدرسي والإرشاد النفسي في الاستراتيجية العامة، لتحقيق غايات النظام التربوي الجزائري؛ وإلا وقعت محاولتنا في منطوق الترقيع وسياسة الهروب إلى الأمام.

وعليه تتحدد الآفاق المستقبلية للتوجيه المدرسي في المدرسة الجزائرية من خلال ما يلي:

- إيلاء التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي بعدا هاما وأساسيا في استراتيجيا تحقيق غايات النظام التربوي الجزائري.

10.1- تفعيل آليات نشاطات مستشاري التوجيه المدرسي والمهني:

لتفعيل نشاطات مستشاري التوجيه المدرسي والمهني أكثر لمواجهة تحديات المدرسة الجزائرية في الألفية الثالثة يقتضي الأمر:

1) اقتصار تدخل مستشاري التوجيه المدرسي بالنشاطات النفسية والتربوية على مستوى الثانويات التي وظفوا فيها فقط، مع ضرورة تعميم توظيفهم (مستشاري التوجيه) على مستوى المتوسطات والمدارس الابتدائية، لضمان جدية المتابعة النفسية والتربوية والتكفل الأحسن بالتلاميذ (الأطفال والمراهقين العاديين والمتخلفين دراسيا والموهوبين وذوي الحاجات الخاصة).

2) وضع منهاج خاص بالتوجيه المدرسي والمهني، يشمل كل محاور النشاطات النفسية والتربوية، يراعى فيه:

أ- مبدأ التكامل بين مختلف النشاطات.

ب- مبدأ التدرج في إنجاز النشاطات من البسيط إلى المعقد من السهل إلى الصعب.

ج- المستويات التعليمية المختلفة في كل طور تعليمي.

د- حاجيات واهتمامات التلاميذ:

• في كل مرحلة دراسية.

• في كل فصل دراسي.

• في كل مناسبة أو ظرف.

هـ- الخصوصيات والمتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية والثقافية الوطنية، وكذا لكل منطقة أو جهة.

3) ضرورة تخصيص توقيت رسمي للتوجيه والإرشاد ضمن البرنامج الأسبوعي للتلاميذ في مختلف الشعب والفروع الدراسية.

4) إعطاء صلاحيات التدخل واتخاذ قرارات لمستشاري التوجيه في ما يخص القضايا التربوية والنفسية واختيارات الشعب الدراسية التي تخدم تكييفه المدرسي ومشروعه المستقبلي.

5) ضرورة إدخال تكنولوجية الاتصال والإعلام المعاصرة المتنوعة في نشاطات مستشاري التوجيه، وخاصة في تنشيط الحصص الإعلامية للتلاميذ وفي الحصص الإرشادية وكل النشاطات الأخرى، مع ضرورة التفكير في إعداد أشرطة علمية حول:

المهن، المنافذ التكوينية الجامعية، المحيط الاقتصادي والاجتماعي، المشكلات التربوية والنفسية الشائعة لدى المتعلمين وكيفية معالجتها.

(6) تأسيس مجالات وجرائد متخصصة إلى جانب حصص تربوية إذاعية وتلفزيونية متخصصة في الميدان التربوي، تساهم في نشر الثقافة النفسية والتربوية بين أفراد المجتمع وتحسيس الأسر بضرورة التعاون مع المدرسة في تربية أبنائهم.

(7) إعادة النظر في هيكلية ومهام مراكز التوجيه المدرسي والمستشارين العاملين فيها، خاصة بعد تعميم عملية التوظيف على المستوى الثانوي والمتوسط والابتدائي، بتحويلها إلى مراكز متخصصة تقوم بمهمة التنسيق والتنظير والمتابعة لعملية التوجيه والإرشاد النفسي التربوي من أجل توحيد إستراتيجيا العمل الميداني وتوفير وإنجاز أدوات العمل النموذجية لكل نشاط أو عملية تربوية مع متابعتها وتقييمها. أما بالنسبة لهيكلية الإدارية لمراكز التوجيه والإرشاد النفسي التربوي: نقترح أن تكون مراكز التوجيه متكونة من ثلاث مصالح على الأقل، تتشكل كل مصلحة من فرقة تقنية بها (ثلاث مستشارين على الأقل) وهي كالتالي:

10.2- مصلحة الإعلام والاتصال تتكفل بـ:

- توفير وسائل عمل المستشارين في الميدان بإنجاز:
أدلة ومجلات إعلامية لمختلف المستويات التعليمية ولافتات وملصقات بهدف توحيد الإستراتيجيا الإعلامية ومحتواه على المستوى الولائي الجهوي وحتى والوطني.
- تنظيم أبواب مفتوحة، منتديات ومعارض إعلامية حول المسارات الدراسية والمهنية وعلاقتها بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وعالم الشغل. تقوم بمهمة الناطق الرسمي لشؤون التربية والتعليم على مستوى الولائي بحكم تخصص العاملين فيها ومتابعتهم للعمل التربوي من كل جوانبه.

10.3- مصلحة التوجيه والإرشاد النفسي تتكفل بـ:

- إنجاز الوسائل الاستكشافية المختلفة (الاختبارات النفسوقنية) وتعديل الروايز المستوردة منها بالتنسيق والتعاون مع الجامعات الوطنية، عن طريق توفير آليات التعاون والإشراف والمتابعة لذلك.
- التنظيم والإشراف على عمليات الدعم النفسي والتربوي لتلاميذ مختلف المستويات الدراسية، لرفع معنوياتهم ومساعدتهم على تجاوز مشاكلهم النفسية والتربوية خلال الفصول الدراسية، وأثناء الامتحانات المدرسية العادية والرسمية.
- الإشراف على لجان المتابعة النفسية والاستكشاف لتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (التعليم المكيف للمتخلفين دراسيا والمتفوقين والمعاقين وذوي الأمراض المزمنة وغيرهم).
- التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ خلال فترات الامتحانات والاختبارات العادية والرسمية.

10.4- مصلحة التقييم والدراسات تتكفل بـ:

- إنجاز نماذج استمارات لتقييم مختلف العمليات التربوية ونشاطات المستشارين في الميدان (شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط (الأساسي سابقا) - تقييم الأثر الإعلامي، تقييم المردود التربوي للمؤسسات التعليمية).

- القيام بتحقيقات واستقصاءات ودراسات في مختلف مجالات العمل التربوي، لجلب المعلومات بهدف تحسين الأداء والمردود التربويين.

- إعادة النظر في النصوص التشريعية المنظمة للتربية والتعليم، بوضع رؤية متكاملة ومنسجمة لكل الفاعلين في الميدان التربوي. تسد كل الثغرات والنقائص المسجلة حاليا من جميع الجوانب، من أجل إدماج فعلى وجددي لنشاطات التوجيه المدرسي والإرشاد النفسي والاستفادة من خدماته في الميدان التربوي.

- إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية بإعادة تقييم مناصب العمل حسب الشهادات الجامعية للعاملين فيه، مثل إعادة تصنيف مستشاري التوجيه المدرسي حسب الشهادة الجامعية والمهام الموكلة إليهم (هذا الأمر قد تحقق نسبيا في التعديل الأخير للقانون الخاص بعمال قطاع التربية الوطنية الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 315-08 المؤرخ في 14 أكتوبر 2008، نظرا لوجود تحفظات كثيرة من قبل مستشاري التوجيه حول آليات الترقية والتصنيف الذي لم يرق بعد إلى المهام الموكلة للمستشار والشهادة المطلوبة للتوظيف، وهي الليسانس على غرار الأسلاك الأخرى مثل مدرسي التعليم الثانوي)، وقد سجلت اللجنة الوطنية لموظفي التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني (نقابة مستقلة) حركة احتجاجية خلال شهر يناير 2013، في هذا الإطار لتأكيد أهم مطالبهم، المتمثلة في: "إعادة النظر في التصنيف بالنسبة لكل رتب سلك التوجيه واحترام نفس مبدأ الترقية إلى الرتبة الأعلى أو الإدماج فيها كباقي الأسلاك الأخرى والتعجيل في الإفراج على القانون الخاص بتسيير مراكز التوجيه المدرسي والمهني والاستفادة من السكن الوظيفي الإلزامي، بالنظر إلى أن منصب مستشار التوجيه قاعدي في المؤسسة التربوية والاستفادة من منحتي التنقل والتكفل النفسي... (جريدة الحوار ليوم 19 جانفي 2013).

إلى جانب إعطاء لهم فرص الترقية المهنية في مختلف المسؤوليات الإدارية والتربوية (كمدير ثانوية أو متوسطة، بما أنه حامل لشهادة الليسانس في علم النفس وعلوم التربية أو علم الاجتماع، وهو الأقرب إلى مهام تسيير مؤسسة تربوية، بحكم تكوينه القاعدي في العلوم الاجتماعية والتربوية، وله مؤهلات في تسيير العلاقات الإنسانية وحل المشكلات التربوية والعلائقية.

- فتح مناصب التفتيش في التوجيه المدرسي على مستوى مقاطعات كبرى، تضم بين (10 إلى 12 ثانوية+ المتوسطات التابعة لها)، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المستقبلية عند تعميم توظيف المستشارين

على مستوى المتوسّطات والإبتدائيات؛ على أن يعاد النظر في المهام التقليدية لمفتش التوجيه ليساير المرحلة الجديدة.

- إدراج محور التوجيه والإرشاد في برنامج تكوين المديرين والمفتشين ومستشاري التربية والمدرسين، وكل العاملين في قطاع التربية، حتى يستوعب ويفهم كل طرف أهمية هذا الجانب ودوره في حل المشكلات التربوية وتحسين المردود الدراسي للمتعلّمين، وكذا ليعرف كل واحد دوره ومسؤوليته المتكاملة مع مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في هذا الجانب.

وعندما تتكامل الأدوار ويعرف كل طرف ما له وما عليه من مهام، مع ضرورة التنسيق والتعاون وتأسيس منطق العمل الجماعي للتشاور والتفكير في مواجهة المشكلات والمعضلات التي يعيشونها يوميا، يمكن أن نأمل بجودة أداء التوجيه والإرشاد النفسي المدرسي في المدرسة الجزائرية خلال هذا القرن.

•المراجع:

- 1- حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي . دمشق 1986.
- 2- خالد عبد السلام - طبيعة التوجيه المدرسي وعقباته الميدانية / مجلة الرواسي العدد 13 أبريل 1996 ص من 12 إلى 19.
- 3- عبد الحفيظ مقدم، دور التوجيه والإعلام المهني في الاختيار والتوافق المهني مجلة الرواسي عدد 1991/11/4 ص 12.
- 4- محمد الشيخ حمود، دور الإرشاد المدرسي والمهني في توجيه التلاميذ نحو العمل ص 15 بتصرف ورشة عمل حول التوجيه المدرسي والمهني. الجزائر 26-31 أكتوبر 1996.
- 5- محمد أبو العلا أحمد. علم النفس. مكتبة عين الشمس 1976 القاهرة.
- 6- محمود عبد الحليم منسمي علم النفس التربوي للمعلمين دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى 1991، الإسكندرية مصر.

• وثائق غير منشورة:

- الملتقى الجهوي لأسلاك التوجيه مطبوعة غير منشورة سطياف أيام 3-4-5 ماي 1999.
- ملتقى جهوي تكويني لفائدة موظفي التوجيه المدرسي والمهني مطبوعة غير منشورة سطياف في 11-12-13 ماي 1998.
- حصيلة التقارير الفصلية والسنوية لمستشاري التوجيه المدرسي بولاية سطياف خلال سنوات 1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002.

• القرارات والمراسيم الرسمية:

- أمرية 1976 الخاصة بتنظيم التربية والتعليم.
- المنشور الوزاري رقم 101-124. 1992 المؤرخ في 8 أفريل 1992.
- القرار الوزاري رقم 827 المؤرخ في 13/11/1993.
- المنشور الوزاري رقم 245/م. ت. 93/1 المؤرخ في 04/12/1993.

• الجرائد:

- جريدة الحوار ليوم 19 جانفي 2013.